المحكمة الجنائية الدولية لرواندا توقف العملية

في 14 ديسمبر 2014م، أغلقت المحكمة الجنائية الدولية رسمياً بعد إلقاء حكمها الـ45 والنهائي عن دعوى استئناف ضد ستة إدانات. أطلقت المحكمة سراح اثنين من المتهمين الستة الذين سبق الحكم عليهم بالسجن للمدة الطويلة لدورهم المزعوم في الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994م.

في الأشهر التي تلت الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994م، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا التي أنشأتها مجلس الأمن للأمم المتحدة بموجب قرار رقم 955 من أجل محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. وكان للمحكمة اختصاص على جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، التي تعرف بأنها انتهاك المادة الثالثة المشتركة والبروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف (الذي يتعامل مع الصراعات الداخلية). وتقع المحكمة في أروشا، تنزانيا.

بدأت محاكمة جان بول أكاييسو الأولى والأكثر معروفة، رئيس البلدية وقائد الشرطة المجتمعية في طابا، في عام 1997م. الحكم التاريخي الذي ألقته المحكمة في قضية المدعي العام جان بول أكايسو في عام 1998م، وسع تعريف مصطلح الإبادة الجماعية لتشمل الاغتصاب والعنف الجنسي ضمن نطاقها. تم إدانة أكايسو في تسع تهم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

وتابعت العديد من الإدانات - بما فيهم رئيس الوزراء الرواندي السابق جان كامباندا، الذي أصبح أول رئيس حكومة في أي وقت أن يدان في قضية الإبادة الجماعية من قبل محكمة دولية. اجمالياً، 93 شخصاً صدر ضدهم قرار اتهام - السياسيون ورجال الأعمال والمسؤولون العسكريون والحكوميون رفيعي المستوى، ورؤساء وسائل الإعلام والزعماء الدينيون. وحكم على ثلثي منهم، ومثل أكثر من 3000 الشهود أمام المحكمة لإعطاء حساباتهم الشخصية بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

ومع ذلك، نظرا لحجم عمليات القتل، قد واجهت المحكمة الانتقاد بسبب عدد قليل من الإدانات نسبياً حتى بعد انفاق مبلغ حوالي 2 مليار دولار أمريكي خلال عمليتها. بالإضافة إلى ذلك، وما جرت محاكمة معظم المدانين بسبب تورطهم في الإبادة الجماعية في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بل في المحاكم المجتمعية الرواندية "جاكاكا" والتي أكملت عملها في عام 2012م.